دراسة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الدول النامية[1]

د. عبير شعبان عبده عبد الحفيظ

أستاذ الاقتصاد المساعد

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

جامعة الإسكندرية

جمهورية مصر العربية

abeershabanabdou@gmail.com

abeer.shaban@alexu.edu.eg

ملخص البحث

هدف هذا البحث إلى تحليل وقياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام بيانات مقطعية عن 85 دولة نامية متوسط للفترة (2000- 2019). واستخدمت الدراسة في التقدير طريقة المربعات الصغرى OLS لتقدير نموذج انحدار متعدد يربط بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى بعض المتغيرات الأخرى التي تؤثر على النمو الاقتصادي.

وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي (كنسبة من GDP)، والإنفاق الحكومي على الصحة (كنسبة من GDP)، والإنفاق الحكومي على التعليم (كنسبة من GDP) أثروا بالسلب على النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة (2000-2019)، هذا بينما أثر صافي الاستثمار الحكومي في الأصول غير المالية (كنسبة من GDP) إيجابياً على النمو الاقتصادي خلال نفس الفترة. بالإضافة إلى ذلك أظهرت الدراسة أن رأس المال ونسبة التوظف والتضخم والاستثمار الأجنبي المباشر أثروا إيجابياً على النمو الاقتصادي، أي أن النمو الاقتصادي في الدول النامية محل الدراسة تَحدد بالتكوين الرأسمالي ونسبة التوظف والتضخم والاستثمار الأجنبي المباشر.

وتوصي الدراسة بضرورة إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي بما يحفز النمو الاقتصادي في الدول النامية، ويجب أيضاً وضع معايير لزيادة كفاءة الإنفاق الحكومي.

الكلمات الدالة

الإنفاق الحكومي، النمو الاقتصادي، الدول النامية، طريقة المربعات الصغرى.

---

[1] تم تقديم البحث في 2023/3/30، وتم قبوله للنشر في 2023/4/18.

(1) مقدمة

يتغير الهدف من الحكومات كلما تطور الاقتصاد المحلي، ويعكس هيكل الإنفاق الحكومي تطور تلك الأهداف والذي يرجع إلى تغير العوامل الديموغرافية، واختلاف أولويات الحكومات المختلفة، ومرحلة النمو الاقتصادي التي تمر بها الدولة. وعادة تفرق الكتابات بين ثلاثة نماذج أساسية لدور الحكومة، **الأول** الدولة المحايدة minimal state حيث يقتصر دور الحكومة على الأمن الداخلي متمثل في الإنفاق على الشرطة والقضاء، والأمن الخارجي متمثل في الإنفاق على الدفاع والعسكرية، فضلاً عن إدارة العملة المحلية، وهذا النموذج يكون عادة موجود في الدول منخفضة الدخل. ويتمثل النموذج **الثاني** في الدولة المُطورة developmental state التي تضع وتنفذ الخطط الاقتصادية وتتحمل مسئولية التنمية الاقتصادية، ويكون الهدف من الإنفاق الحكومي هو تحفيز النمو الاقتصادي، وبعد مرحلة معينة من النمو تبدأ الدولة في الانسحاب من السوق وتترك الأمر لقوى السوق والقطاع الخاص، وهذا النموذج سائد في العديد من دول جنوب وشرق آسيا مثل اليابان والصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة. ويطلق على النموذج الثالث لدور الحكومة دولة الرفاهة welfare state، حيث تتحمل الحكومة تحسين رفاهية المواطنين وتضمن احتياجاتهم المادية والنفسية والاجتماعية لتحقيق العدالة، وهذا النموذج سائد في الدول المتقدمة خاصة دول غرب أوروبا (Laboure and Taugourdeau, 2018). كما يتحدد الإنفاق الحكومي بصفة أساسية بالنمو الاقتصادي وإيرادات الحكومة، فوفقاً لقانون فيجنر (1890) Wagner's law يميل الإنفاق الحكومي إلى الزيادة خلال عملية التنمية الاقتصادية مع زيادة الدخل القومي وذلك بسبب أن حجم الوظائف العامة يبدأ في التزايد وتحل محل النشاط الخاص، كذلك ينتج عن تحقيق التنمية الاقتصادية التوسع في النفقات الثقافية والترفيهية، فضلاً عن أن التدخل الحكومي ربما يكون مطلوباً لإدارة وتمويل المشروعات التي تتميز بالاحتكار الطبيعي (Abu-Bader and Abu-Qarn, 2003). كذلك أشارت دراسة Qehaja et al. (2022) إلى أن إيرادات الضرائب لها تأثير إيجابي ومعنوي على الإنفاق الحكومي. وبالتالي فإن الإنفاق الحكومي خلال فترة زمنية معينة يتحدد بالنمو الاقتصادي وبإيرادات الحكومة، وكذلك يتأثر بأهداف السياسة المالية.

تشير النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة إلى أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي وبين النمو الاقتصادي ربما تكون علاقة تبادلية، حيث أشارت نظرية كينز إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي ترفع معدلات النمو الاقتصادي. كما أشارت نظريات النمو الحديث Romer (1986) و Lucas (1988) إلى وجود أثر مؤقت للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي عند التحول للتوازن، كذلك يوجد أثر محتمل في الأجل الطويل من الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي. وعلى الجانب الأخرى وفقاً لقانون فجنر (1892) Wagner's law يصاحب زيادة معدلات النمو الاقتصادي زيادة في نصيب الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي، كما أشرنا سابقاً (Abu-Bader and Abu-Qarn, 2003; Odhiambo, 2015; Laboure and Taugourdeau, 2018). وكذلك أشارت بعض الدراسات إلى أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي يمكن أن تمر بمرحلتين، **الأولى** لو كان حجم الإنفاق الحكومي صغيراً، فإن النمو الاقتصادي سوف يتأثر بالسلب بسبب نقص رصيد السلع العامة، ومن ثم زيادة الإنفاق الحكومي في هذه الحالة يحفز النمو الاقتصادي. المرحلة **الثانية** أن حجم الإنفاق الحكومة إذا أخذ في التزايد فإنه يمكن أن يُحدث أثاراً عكسية على النمو الاقتصادي لأن تمويل الإنفاق الحكومي يتطلب إما زيادة الضرائب أو

الاقتراض من الجمهور أو طبع نقود. وبالتالي العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي تأخذ شكل حرف U مقلوبة inverted U Shape، والذي يعني أن الإنفاق الحكومي يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي بعد حد معين threshold. ويبلغ هذا الحد – وفقاً لبعض التقديرات- ما بين 11% إلى 25%، وإذا أُخذ في الاعتبار الاستثمار الحكومي تصبح عتبة الإنفاق الحكومي 33% كنسبة من GDP. فإذا كان الإنفاق الحكومي أقل من 33% يتوقع أن تكون العلاقة بينه وبين النمو الاقتصادي علاقة طردية (Mishra and Mohanty, 2021).

(1-1) مشكلة البحث

يمثل رفع معدلات النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي هدفاً أساسياً في كل الدول بصفة عامة وفي الدول النامية بصفة خاصة. وقد أشارت بعض النظريات الاقتصادية إلى أهمية الإنفاق الحكومي في حفز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي باعتبار أنه أحد أدوات السياسة الاقتصادية. لكن رغم ذلك يوجد جدل حول تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، وهذا الجدل موجود في النظرية الاقتصادية وموجود أيضاً في الدراسات التطبيقية. فوفقاً لنظرية الكلاسيك والنيوكلاسيك زيادة الإنفاق الحكومي لا تؤثر على الناتج، بينما ووفقاً للنظرية الكينزية، الزيادة في الإنفاق الحكومي ترفع الطلب الكلي وتؤدي إلى زيادة الناتج (Froyen, 2013). من ناحية أخرى وفقا لقانون فيجنر Wagner's law النمو الاقتصادي هو الذي يرفع حجم الإنفاق الحكومي وليس العكس. ووفقاً للدراسات التطبيقية، بعض الدراسات وجدت أن الإنفاق الحكومي يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي والبعض الأخر أشار إلى أن الإنفاق الحكومي يؤثر سلبياً على النمو الاقتصادي (Olaoye et al., 2020).

وبمراجعة بعض البيانات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي، لوحظ أن معدل النمو الاقتصادي انخفض بشكل كبير وزاد نصيب الإنفاق الحكومي في الناتج القومي بشكل كبير أيضاً. فعلى سبيل المثال، كان متوسط معدل النمو الاقتصادي في 16 دولة متقدمة 6.3 % خلال الفترة (1955-1973) وانخفض إلى 2% خلال الفترة (1973-1979)، هذا في حين زاد متوسط نصيب الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي من 27% في 1955 إلى 43% في عام 1979. وهذا ربما يشير إلى أن النمو في الإنفاق الحكومي هو أحد أسباب الانخفاض في معدل النمو الاقتصادي في تلك الدول أو على الأقل لم يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي (Landau, 1985). كما يتضح من جدول رقم (1) أيضاً أن النمو الاقتصادي لم يرتفع مع زيادة الإنفاق الحكومي في الدول النامية، حيث بمقارنة الفترة (2010- 2019) بالفترة (2000- 2009)، نلاحظ انخفاض متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 4,8% إلى 4.1%، هذا في حين ارتفعت نسب الإنفاق الحكومي على الاستهلاك والتعليم والصحة، لكن انخفضت نسبة الاستثمار الحكومي الصافي في الأصول غير المالية. كذلك انخفض متوسط مؤشر فعالية الحكومة بنقطة مئوية بين الفترتين[1]. وبالتالي تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة على السؤال التالي: ما هو تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الدول النامية؟

[1] يشمل مؤشر فعالية الحكومة Government Effectiveness الآراء أو الملاحظات Perceptionعن جودة الخدمات العامة والخدمات المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، وجودة إعداد وتنفيذ السياسة العامة، ومدى مصداقية الحكومة في الالتزام بتلك السياسات، ويأخذ المؤشر قيم مئوية تتراوح بين صفر لأقل ترتيب و100 لأعلى ترتيب (WB, Worldwide Governance Indicators database, 2022).

جدول 1: معدل النمو الاقتصادي ونسب الإنفاق الحكومي في عينة من الدول النامية

	متوسط للفترة (2009-2000)	متوسط للفترة (2019-2010)
معدل النمو السنوي في GDP (%)	4,8	4,1
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي (% من GDP)	13,6	14,2
الإنفاق الحكومي على التعليم (% من GDP)	4,0	4,3
الإنفاق الحكومي على الصحة (% من GDP)	2,4	2,8
صافي الاستثمار الحكومي (% من GDP)	3,1	2,8
التحكم في الفساد %	48,3	46,2
فعالية الحكومة %	52,2	51,2
عدد الدول النامية*	30	30

* تشمل عينة الدول: بنجلادش- البرازيل- بلغاريا- بوركينافاسو- كمبوديا- تشيلي- كولومبيا- كوستاريكا- كرواتيا- مصر- غانا- الهند- اندونيسيا- الأردن- كوريا- الكويت- ماليزيا- مالي- المكسيك- المغرب- ناميبيا- باكستان- بيرو- الفلبين- جنوب أفريقيا- سيريلانكا- تنزانيا- تايلاند- تونس- تركيا.

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام بيانات الجداول أرقام (1-2) و(1-3) و(1-4) بالملحق رقم 1.

(1-2) أهداف الدراسة

هدفت الدراسة الحالية إلى عرض تطور معدلات النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في عينة من الدول النامية محل الدراسة، هذا فضلاً عن قياس تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في تلك الدول باستخدام بيانات مقطعية متوسط للفترة (2000- 2019).

(1-3) أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي مكون أساسي من مكونات الطلب الكلي، وبالتالي التغيرات فيه تؤثر على الطلب الكلي، ومن ثم تؤثر على مستوى الناتج الكلي. وقد اختلفت النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية حول هذا الأثر وأهميته. لذا يتطلب الأمر مزيداً من التحليل لتقييم التطورات التي حدثت في بنود الإنفاق الحكومي في الدول النامية، وقياس تأثيره على النمو الاقتصادي، وذلك للوقوف على مدى مساهمة الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي.

(1-4) فرض الدراسة: يسعى البحث إلى اختبار الفرض التالي:

"أثر الإنفاق الحكومي إيجابياً على النمو الاقتصادي في الدول النامية محل الدراسة خلال الفترة (2000- 2019)".

(1-5) منهج الدراسة

استخدمت الدراسة منهج الاستنباط من خلال عرض نتائج النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية التي تناولت تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، فضلاً عن ذلك استخدمت الدراسة منهج الاستقراء من خلال تحليل المؤشرات الخاصة بتطور معدلات النمو الاقتصادي وبنود الإنفاق الحكومي في الدول النامية محل الدراسة. واستخدم البحث أيضاً أدوات التحليل القياسي لتقدير تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.

(1-6) بيانات الدراسة

استخدمت الدراسة بيانات مقطعية Cross Section Data عن 85 دولة نامية متوسط للفترة (2000- 2019)، وقد تم اختيار الفترة الزمنية وعينة الدول وفقاً للبيانات المتاحة، ويوضح الجدول رقم (1-1) بالملحق رقم 1 بيانات الدراسة.

(1-7) خطة الدراسة

قد تم تقسيم الدراسة بعد المقدمة كالتالي: يتناول الجزء الثاني تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي على ضوء النظريات الاقتصادية، ويعرض الجزء الثالث نتائج الدراسات التطبيقية، ويعرض الجزء الرابع تطور معدل النمو الاقتصادي وبنود الإنفاق الحكومي في عينة الدراسة، ويتناول الجزء الخامس النموذج المستخدم في الدراسة ونتائج التقدير، ويشرح الجزء السادس من الدراسة أهم النتائج والتوصيات.

(2) الأساس النظري للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

اختلف الاقتصاديون حول تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، فقد رأى الكلاسيك أن الناتج يتحدد بعوامل جانب العرض، وأن الطلب الكلي يحدد الأسعار فقط، وأن الأسواق يسودها المنافسة الكاملة، وأن مرونة الأسعار والأجور تضمن أن الاقتصاد يتعدل تلقائياً ويتوازن دائماً عند مستوى التوظف الكامل، وبالتالي كانوا يؤمنون بحيادية السياسات الاقتصادية. ومن ثم وفقاً للكلاسيك تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الأسعار ولا تؤثر على الناتج، لكن وجود الحكومي يوفر المتطلبات الأساسية حتى تُمَكِن الأسواق الحرة أن تقوم بوظيفتها. فيجب على الحكومة أن تضمن حماية حقوق الملكية، وتحقق أمن المواطنين، وتتيح الحصول على التعليم من خلال ضمان التعليم العام، أما تغيير الإنفاق العام في اطار السياسة المالية فلا يؤثر على الناتج وإنما يؤثر على الأسعار وفقاً للكلاسيك. وقد اتفقت نظرية الدورة التجارية الحقيقية ونظرية النيوكلاسيك مع أفكار الكلاسيك، غير أن النيوكلاسيك يرون أن إجراءات السياسة الاقتصادية غير المتوقعة يمكن أن تؤثر على الناتج في الأجل القصير، وبالتالي الزيادة غير المتوقعة في الإنفاق الحكومي يمكن أن ترفع الناتج في الأجل القصير. ومع ذلك في رأي النيوكلاسيك أن السياسة الاقتصادية دائماً متوقعة، وذلك لأن قرارات الوحدات الاقتصادية تكون متضمنة توقعاتهم بشأن تغيرات الإنفاق الحكومي والضرائب، وبالتالي لا تؤدي إلى أي أثار حقيقية (Froyen, 2013).

على الجانب الأخر كان الكينزيون يعتقدون بأن الطلب الكلي محدد أساسي للناتج في الأجل القصير، وأن الطلب الكلي يتحدد بشكل أساسي بالإنفاق الاستثماري، والإنفاق الحكومي، والضرائب، وأهملوا العوامل النقدية. وبالتالي

اعتقد الكينزيون أن زيادة الإنفاق الحكومي تحفز النمو الاقتصادي في حالة الكساد من خلال أثر المضاعف، ويمكن أن تمثل عامل استقرار في مواجهة الانخفاض المفاجئ في الاستثمار الخاص، فضلاً عن ذلك يمكن أن تخفض الحكومة الإنفاق في حالة ارتفاع معدلات التضخم كجزء من علاج المشكلة. كذلك أكد الكينزيون والكينزيون الجدد على أن التغيرات في الطلب الكلي سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على الاقتصاد في الأجل القصير، وبالتالي تغيرات الإنفاق الحكومي حتى لو كانت متوقعة تكون لها أثار إيجابية على الناتج بسبب جمود الأسعار والأجور(Froyen, 2013). وأشار Barro (1990) إلى أن الإنفاق الحكومي الممول من خلال الضرائب يؤثر بالسلب على معدل النمو الاقتصادي إذا كانت خدمات الحكومة موجهة لرفاهية الأفراد، أما في حالة النفقات الحكومية الانتاجية والتي تُعد مُدخلاً في دالة الإنتاج فإن الإنفاق الحكومي سوف يؤثر على معدل النمو الاقتصادي بالإيجاب في البداية عندما يكون حجم الحكومة صغيراً، ويؤثر بالسلب في النهاية عندما يكبر حجم الحكومة.

وعادة من المتوقع أن يؤثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من خلال عدة قنوات على النحو التالي:

أ- **زيادة الطلب الكلي**، حيث يعد الإنفاق الحكومي أحد مكونات الطلب الكلي، وبالتالي زيادة الإنفاق الحكومي سواء استهلاكي أو استثماري يرفع الطلب الكلي، وبالتالي يحفز الإنتاج والتوظف، كما كان يعتقد الكينزيون.

ب- **الاستثمار في البنية التحتية**، مما يشجع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي وبالتالي يحفز النمو الاقتصادي. فقد أشارت دراسة Ali et al. (2013) إلى وجود تكامل بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص.

ج- **المساهمة في تكوين رأس المال البشري**، حيث يمكن أن تساهم الحكومة في تنمية رأس المال البشري داخل المجتمع من خلال الإنفاق على التعليم، والإنفاق على خدمات الرعاية الصحية.

د- يمكن أن تساهم الحكومة في تحقيق النمو الاقتصادي بطريق غير مباشر من خلال اللوائح والقوانين التي تفرض من جانبها لضمان حماية حقوق الملكية ولضمان كفاءة تخصيص الموارد في حالة وجود الاثار الجانبية externalities، كذلك يمكن أن تعمل الحكومة كوسيط facilitator في الأسواق في حالة نقص المعلومات، ويمكن أن يصبح الإنفاق الحكومي ضرورياً لمواجهة عم كفاءة الأسواق في بعض الحالات مثل حالة السلع العامة أو الوفورات الخارجية أو الاحتكار وذلك لإعادة توزيع الدخل وتقنين الاقتصاد من خلال اجراءات مضادة (Abu-Bader and Abu-Qarn, 2003; Cenc, 2022).

ورغم ذلك يمكن أن تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى أثار سلبية لأنها عادة تمول إما من خلال زيادة الضرائب أو الاقتراض من الجمهور أو الاقتراض من البنك المركزي. ويعتقد معظم الاقتصاديين أن كل هذه البدائل للتمويل لها أثار سلبية على النمو الاقتصادي، حيث إن الضرائب المفروضة من جانب الحكومة تشوه الأسعار في الأسواق وتشوه تخصيص الموارد وتخفض عوائد العمل ورأس المال، وبالتالي تخفض الحافز للتركيم الرأسمالي والبشري. ويترتب على الاقتراض من الجمهور رفع سعر الفائدة، مما يخفض الاستثمار الخاص، وهذا ما يعرف بأثر المزاحمة Crowding-out effect. وينتج عن الاقتراض من البنك المركزي زيادة العرض النقدي، مما يرفع معدل التضخم، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة عدم التأكد في الاقتصاد وزيادة معدلات الفائدة، ويؤدي إلى انخفاض الاستثمار في رأس المال المادي والبشري. كذلك تمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي من خلال الاقتراض يرفع الدين العام مما يرفع العبء

على الموازنة العامة في المستقبل (Rebelo, 1991; Abu-Bader and Abu-Qarn, 2003; Blanchard, 2017). فضلاً عن ذلك يرى البعض أن الإنتاج الحكومي أقل كفاءة مقارنة بإنتاج القطاع الخاص في ظل سيادة المنافسة الكاملة، حيث أحياناً يكون مستوى الناتج الحكومي ليس بالمستوى الأمثل ويتحقق عند تكلفة عالية مقارنة بناتج القطاع الخاص، وذلك بسبب نقص الحوافز السعرية في القطاع العام، والمركزية في صنع القرار، ونقص ضغوط المنافسة، كما لا يوجد حافز الربح. ويؤدي وجود عوامل عدم الكفاءة إلى انخفاض متوسط عائد رأس المال والعمل والتكنولوجي مع زيادة الوزن النسبي للإنفاق الحكومي، مما ينتج عن ذلك انخفاض التركيم الرأسمالي المادي والبشري وانخفاض الابتكارات innovation، مما يخفض بالتبعية معدل النمو الاقتصادي (Landau, 1985).

(3) نتائج الدراسات التطبيقية

اعتمدت معظم الدراسات التطبيقية التي تناولت أثر الإنفاق الحكومي على بيانات السلاسل الزمنية وبيانات السلاسل المقطعية panel data، واستخدمت طرق تحليل التكامل المشترك وطرق تقدير السلاسل المقطعية panel data. وخلصت الدراسات السابقة إلى نتائج متباينة حول تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، وسوف نعرض بعض تلك الدراسات في الجزء التالي:

- دراسة Landau (1985) استخدم بيانات عن 16 دولة متقدمة خلال الفترة (1952- 1976)، واعتمدت على التقدير بطريقة المربعات الصغرى OLS مع استخدام متغيرات وسيطة IV، وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي يؤثر سلبياً على النمو الاقتصادي، أي أن الزيادة في الإنفاق الحكومي خفضت النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.

- دراسة Abu-Bader and Abu-Qarn (2003) استخدمت بيانات سنوية عن ثلاث دول هي: مصر خلال الفترة (1975- 1998)، وإسرائيل خلال الفترة (1967- 1998)، وسوريا خلال الفترة (1973-1998)، واستخدمت نموذج VAR و VECM واختبار السببية لجرانجر Granger's causality test. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاهين في الأجل الطويل بين إجمالي الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في حالة إسرائيل وسوريا، وعلاقة سببية في الأجل القصير وذات اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي في حالة مصر. وعندما تم تقسيم الإنفاق الحكومي إلى إنفاق مدني وإنفاق عسكري، وجدت الدراسة علاقة سببية ذات اتجاهين في الأجل القصير بين النمو والإنفاق المدني في حالة مصر، وتلك العلاقة غير موجودة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العسكري. وفي حالة إسرائيل وجدت الدراسة علاقة سببية في الأجل القصير والأجل الطويل من الإنفاق الحكومي المدني والعسكري في اتجاه النمو الاقتصادي، كما وجدت علاقة سببية من النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي العسكري في اتجاه الإنفاق الحكومي المدني. وبالنسبة لسوريا وجدت الدراسة علاقة سببية في الأجل الطويل من الإنفاق الحكومي المدني والعسكري في اتجاه النمو الاقتصادي، ووجدت علاقة سببية من النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي العسكري في اتجاه الإنفاق الحكومي المدني.

- دراسة Wu et al. (2010) استخدمت بيانات سلسلة مقطعية عن 182 دولة خلال الفترة (1950-2004)، واستخدمت اختبار السببية Granger Causality Test في حالة panel data، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة

سببية ذات اتجاهين بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي. وعندما تم تقسيم العينة وفقاً لمستوى الدخل ومستوى الفساد وجدت الدراسة في كل العينات الفرعية علاقة سببية ذات اتجاهين بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي - باستثناء عينة الدول منخفضة الدخل التي كان الإنفاق الحكومي بها لا يسبب النمو الاقتصادي. وفسرت الدراسة ذلك بأنه في الدول منخفضة الدخل عادة توجد حكومات غير كفء ومؤسسات غير جيدة مما يجعل الإنفاق الحكومي غير ملائم وربما يقلل النمو الاقتصادي.

- دراسة Ali et al. (2013) استخدمت بيانات سنوية عن باكستان خلال الفترة (1972-2009)، واعتمدت على نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة ARDL. وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي الإجمالي له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في باكستان وذلك بسبب عدم الكفاءة والبيروقراطية، وأن الجزء من الإنفاق الحكومي الخاص بالتطوير كان له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

- دراسة Attari and Javed (2013) استخدمت بيانات سنوية عن باكستان خلال الفترة (1980-2010)، واعتمدت على نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة ARDL، واختبار السببية لجرانجر Granger Causality Test. وخلصت الدراسة إلى أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي، وأن الإنفاق الحكومي يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي، كذلك توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الإنفاق الحكومي في اتجاه النمو الاقتصادي.

- دراسة Odhiambo (2015) استخدمت بيانات سنوية عن جنوب أفريقيا خلال الفترة (1970-2013)، واعتمدت على نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة Autoregressive Distributed Lags (ARDL). وخلصت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي يسبب زيادة الإنفاق الحكومي في الأجل القصير والأجل الطويل، في حين أن الإنفاق الحكومي يسبب زيادة النمو الاقتصادي في الأجل القصير فقط.

- دراسة Rosoiua (2015) استخدمت بيانات ربع سنوية عن رومانيا خلال الفترة من الربع الأول 1998 إلى الربع الأول 2014، واعتمدت على نموذج VAR واختبار السببية لجرانجر Granger Causality test، ودوال الاستجابة impulse response functions. وخلصت الدراسة إلى أنه توجد علاقة سببية ذات اتجاهين بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وأن الزيادة في الإنفاق الحكومي ترفع النمو الاقتصادي.

- دراسة Sasmal and Sasmal (2016) استخدمت بيانات عن 22 محافظة state هندية في أربع سنوات هي: 1981/1980 -1991/1990 -2001/2000 -2010/2009، واعتمدت على التقدير بطريقة التأثيرات الثابتة Fixed Effects والتأثيرات العشوائية Random Effects. وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي علي البنية الأساسية (كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي) والانفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية (كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي)[1] يؤثران إيجابياً على النمو الاقتصادي، وأن تأثير الإنفاق على البنية الأساسية كان أقوى.

[1] يشمل الإنفاق على البنية الأساسية: الإنفاق على الري والطرق والنقل والطاقة والاتصالات؛ ويشمل الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الإنفاق على الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي والتغذية والصرف الصحي.

- دراسة حميه وأخرون (2017) استخدمت بيانات عن مصر خلال الفترة (1980-2015)، واعتمدت الدراسة على نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM لقياس علاقة السببية في الأجل القصير والأجل الطويل بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي. وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي يحفز النمو الاقتصادي في مصر، فضلاً عن وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في الأجل القصير، ووجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من معدل النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي في الأجل الطويل.

- دراسة Laboure and Taugourdeau (2018) استخدمت بيانات عن 147 دولة خلال الفترة (1970- 2008)، وتضمنت العينة 31 دولة منخفضة الدخل، و69 دولة متوسطة الدخل، و47 دولة مرتفعة الدخل، واستخدمت الدراسة طريقة GMM في التقدير. وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يزيد مع تقدم مرحلة التنمية الاقتصادية، وأن تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي كان إيجابياً في حالة الدول منخفضة الدخل وكان سلبياً في حالة الدول متوسطة ومرتفعة الدخل، كذلك أشارت الدراسة إلى أن الإنفاق على التعليم كان أكثر بنود الإنفاق الحكومي حفزاً للنمو الاقتصادي في ادول منخفضة الدخل والدول متوسطة الدخل.

- دراسة Amusa and Oyinlola (2019) استخدمت بيانات سنوية عن بوتسوانا Botswana خلال الفترة (1985-2016)، واعتمدت على نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة ARDL. وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي الإجمالي له أثر سلبي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير وأثر إيجابي في الأجل الطويل. وعندما تم تقسيم الإنفاق الحكومي إلى إنفاق جاري وإنفاق رأسمالي وجدت الدراسة أن كلاهما له أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، ووجدت الدراسة أن الإنفاق الجاري له أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الأجل طويل، وأن الإنفاق الرأسمالي له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي ولكن غير معنوي.

- دراسة Olaoye et al. (2020) استخدمت بيانات عن المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا Economic Community of West African States (ECOWAS)[1] خلال الفترة (2002-2014)، واعتمدت على نموذج متجه الانحدار الذاتي في حالة السلسلة المقطعية Panel Vector Autoregression (PVAR). وخلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في عينة الدراسة.

- دراسة أمين (2021) استخدمت بيانات سلسلة مقطعية panel data عن خمس عشرة دولة نامية خلال الفترة (2005-2019)، واعتمدت على التقدير بطريقة التأثيرات الثابتة fixed effect. وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي أثر إيجابياً على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.

- دراسة Mishra and Mohanty (2021) استخدمت بيانات سلسلة مقطعية عن أربع عشرة محافظة هندية خلال الفترة (1981/1980- 2014/2013)، واعتمدت على اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج في حالة بيانات سلسلة مقطعية panel data، واستخدمت طريقتي DOLS و FMOLS، بالإضافة إلى ذلك استخدمت الدراسة

[1] هو اتحاد سياسي واقتصادي لخمس عشرة دولة من دول غرب أفريقيا، تأسس عام 1975، ويضم دول: الرأس الأخضر، وغامبيا، وغينيا، وغينيا بيساو، وليبيريا، ومالي، والسنغال، وسيراليون، وبنين، وبوركينافاسو، وغانا، وساحل العاج، والنيجر، ونيجيريا، وتوغو.

Dumitrescu-Hurlin pairwise causality test لاختبار السببية. وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي له تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الهند، كما أنه توجد علاقة سببية ذات اتجاهين بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

- دراسة Selvanathan et al. (2021) استخدمت بيانات عن سيريلانكا خلال الفترة (1985-2016)، واعتمدت على نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة ARDL، واختبار السببية لجرانجر Granger Causality Test. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية إيجابية ذات اتجاهين بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في الأجل الطويل، أما النتائج في الأجل القصير فاعتمدت على طبيعة البيانات المستخدمة. كذلك توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي على الزراعة والصحة كان له أثر إيجابي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن الإنفاق الحكومي على الدفاع والتعليم والضمان الاجتماعي welfare والإسكان كان له أثر سلبي ولكن غير معنوي إلا في حالة الضمان الاجتماعي.

- دراسة Sidek and Asutay (2021) استخدمت بيانات سلسلة مقطعية عن 30 دولة متقدمة و91 دولة نامية خلال الفترة (1984-2017)، واستخدمت في التقدير طريقة GMM. وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي له أثر سلبي على النمو الاقتصادي في كل من الدول المتقدمة والدول النامية، وأن الإنفاق الحكومي الاستثماري له أثر إيجابي. كذلك أشارت الدراسة إلى أن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي يكون له أثر إيجابي عندما نأخذ في الاعتبار التداخل بين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والمتغيرات المؤسساتية مثل مؤشر الحوكمة ومؤشر الفساد.

- دراسة Cenc (2022) استخدمت بيانات سنوية عن 19 دول أوربية خلال الفترة (1995- 2020)، واستخدمت نموذج انحدار خطي بسيط لقياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصاد وتم التقدير باستخدام طريقة OLS لكل دولة على حدة، ثم تم التقدير باستخدام Panel Data لكل الدول معاً باستخدام طريقة التأثيرات الثابتة Fixed Effects والتأثيرات العشوائية Random Effects. وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي يؤثر سلبياً على النمو الاقتصادي.

- دراسة Javed and Husain (2022) استخدمت بيانات عن سلطنة عمان خلال الفترة (1991-2021)، واستخدمت نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة Autoregressive Distributed Lags (ARDL)، وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي يؤثر سلبياً على النمو الاقتصادي في سلطنة عمان في الأجل القصير وفي الأجل الطويل.

- دراسة Qehaja et al. (2022) استخدمت بيانات سلسلة مقطعية عن 21 دولة خلال الفترة (2000-2020)، واعتمدت على التقدير بطريقة OLS وطريقة التأثيرات الثابتة Fixed Effects وطريقة التأثيرات العشوائية Random Effects، وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.

(4) تطور معدلات النمو الاقتصادي وبنود الإنفاق الحكومي في الدول النامية خلال الفترة (2000-2019)

(4-1) معدل النمو الاقتصادي: يتضح من شكل رقم (1) وجود تفاوت كبير بين الدول النامية في معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي، ففي حين بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي مستوى مرتفعاً في دول مثل كمبوديا والهند وماليزيا وغانا وتنزانيا واندونيسيا، نجده بلغ مستوى منخفضاً في دول أخرى مثل البرازيل وكرواتيا والمكسيك. فضلاً عن ذلك حدث تقلب في معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000- 2019) حيث انخفض متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول خلال الفترة (2010-2019) مقارنة بالمتوسط خلال الفترة (2000-2009).

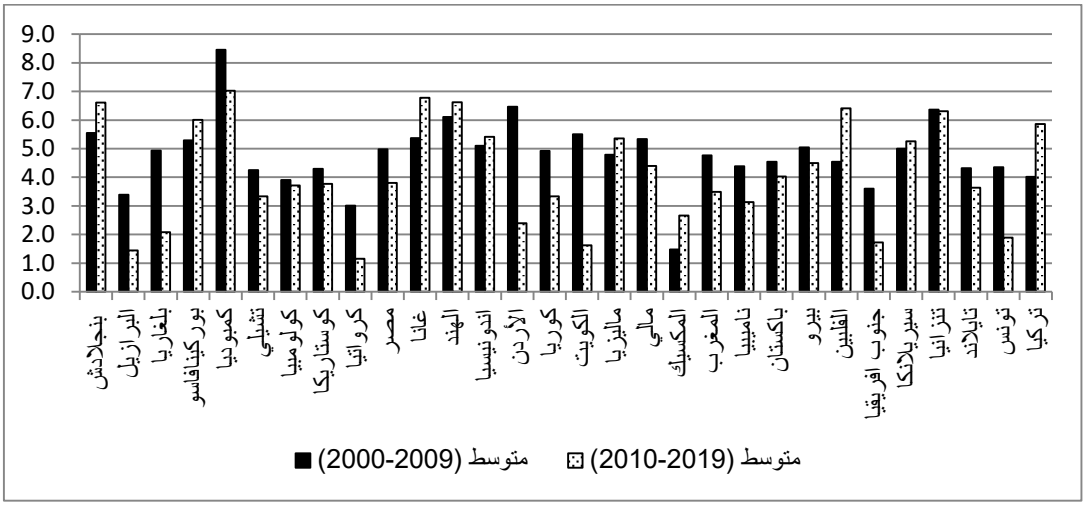

شكل 1: معدل النمو السنوي في GDP،%، عدد من الدول النامية

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام بيانات جدول رقم (1-2)، وجدول رقم (1-3)، بالملحق رقم 1.

(4-2) الإنفاق الاستهلاكي الحكومي[1]

يتضح من شكل رقم (2) وجود تفاوت كبير بين الدول النامية في نسبة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، ففي حين بلغت تلك النسبة 20% تقريباً أو أكثر قليلاً في بعض الدول مثل ناميبيا والأردن والكويت وكرواتيا، نجدها بلغت مستوى منخفضاً في دول أخرى مثل بنجلادش وكمبوديا وغانا ومصر واندونيسيا. فضلاً عن ذلك يلاحظ حدوث زيادة في متوسط نسبة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي في معظم الدول خلال الفترة (2010-2019) مقارنة بالمتوسط خلال الفترة (2000-2009)، كما يتضح من الشكل رقم (2).

[1] يشمل كل النفقات الجارية على شراء السلع والخدمات بالإضافة إلى أجور العاملين والإنفاق على الدفاع والأمن القومي.

(3-4) الإنفاق الحكومي على الصحة

يلاحظ بصفة عامة أن الإنفاق الحكومي على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي منخفض مقارنة ببنود الإنفاق العام الأخرى، حيث إنه يتراوح ما بين 1% إلى 2% في المتوسط في معظم الدول النامية محل الدراسة، كما أنه كان أقل من 1% في بعض الدول مثل بنجلادش وباكستان والهند، كما يتضح من الشكل رقم (3). فضلاً عن ذلك يلاحظ وجود تفاوت كبير بين الدول النامية في نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة، ففي حين بلغت تلك النسبة حوالي 5% تقريباً أو أكثر قليلاً في بعض الدول مثل كرواتيا وكوستاريكا وكولومبيا، نجدها أقل من 2% في معظم الدول مثل مصر وماليزيا وغانا وكمبوديا ومالي، كما يتضح من الشكل رقم (3). بالإضافة إلى ذلك، حدثت زيادة في متوسط نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة في معظم الدول خلال الفترة (2010-2019) مقارنة بالمتوسط خلال الفترة (2000-2009).

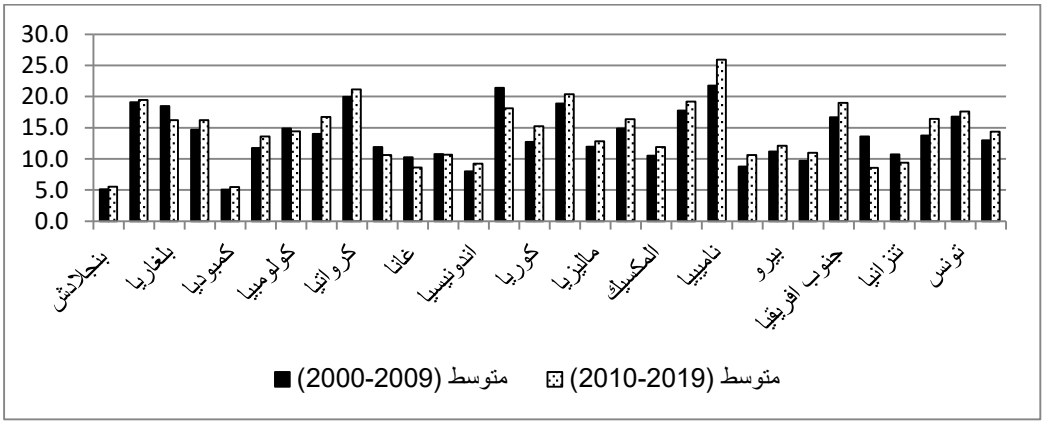

شكل 2: الإنفاق الاستهلاكي الحكومي (% من GDP)، عدد من الدول النامية

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام بيانات جدول رقم (1-2)، وجدول رقم (1-3)، بالملحق رقم 1.

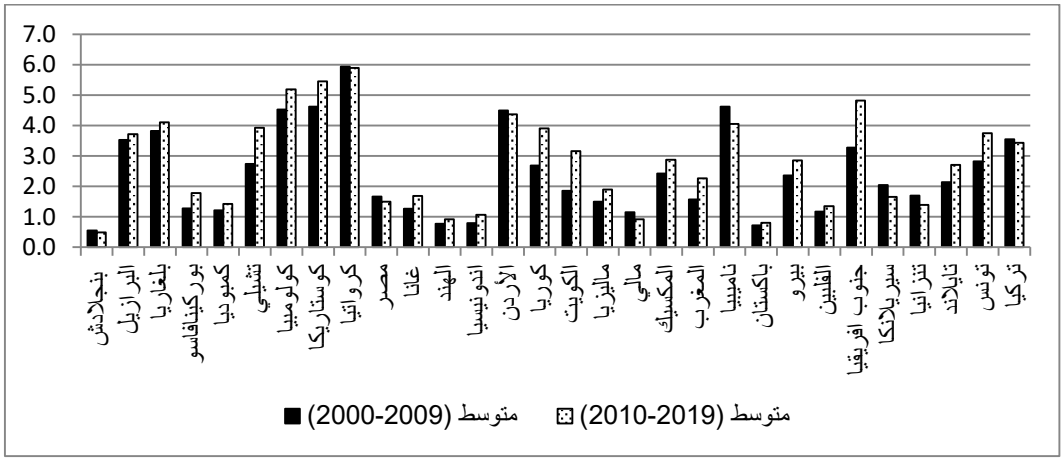

شكل3: الإنفاق الحكومي على الصحة (% من GDP)، عدد من الدول النامية

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام بيانات جدول رقم (1-2)، وجدول رقم (1-3)، بالملحق رقم 1.

(4-4) الإنفاق الحكومي على التعليم[1]

يلاحظ أن الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي منخفض أيضاً، وإن كان أفضل قليلاً من وضع الصحة، حيث إن نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم كانت تتراوح ما بين 3% إلى 4% في معظم الدول النامية، كما يتضح من الشكل رقم (4). فضلاً عن ذلك يلاحظ أيضاً وجود تفاوت كبير بين الدول النامية في نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم، ففي حين بلغت تلك النسبة أكثر من 6% في ناميبيا وتونس، نجدها في معظم الدول تتراوح بين 3% و4%، وأقل من 2% في بعض الدول مثل بنجلادش وكمبوديا، كما يتضح من شكل رقم (4). بالإضافة إلى ذلك حدثت أيضاً زيادة في متوسط نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم في معظم الدول خلال الفترة (2010-2019) مقارنة بالمتوسط خلال الفترة (2000-2009).

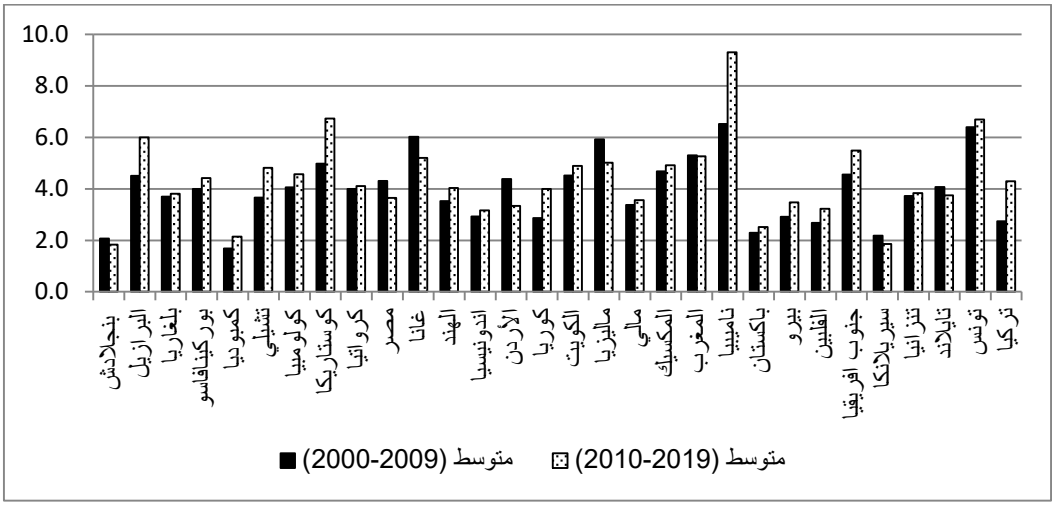

شكل 4: الإنفاق الحكومي على التعليم (% من GDP)، عدد من الدول النامية

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام بيانات جدول رقم (1-2)، وجدول رقم (1-3)، بالملحق رقم 1.

(5-4) صافي الاستثمار الحكومي في الأصول غير المالية[2]

يلاحظ أن صافي الاستثمار الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي منخفض أيضاً حيث لا يتعدى 2% في معظم الدول، كما يتضح من الشكل رقم (5). فضلاً عن ذلك يوجد أيضاً تفاوت كبير بين الدول النامية في صافي الاستثمار الحكومي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، ففي حين بلغت تلك النسبة أكثر من 8% في دولة مثل بوركينافاسو, وأكثر من 6% في كمبوديا ومالي، نجدها في معظم الدول أقل من 2%، ونجدها في بعض الدول مثل البرازيل والهند والمكسيك وجنوب أفريقيا أقل من 1%. بالإضافة إلى ذلك، حدثت أيضاً زيادة في متوسط نسبة الاستثمار الحكومي في بعض الدول النامية خلال الفترة (2010-2019) مقارنة بالمتوسط خلال الفترة (2000-2009)، هذا في حين

[1] يشمل النفقات الجارية والرأسمالية والإعانات التي توجهها الحكومة إلى قطاع التعليم.

[2] يشمل صافي الاستثمار الحكومي الأصول في غير المالية Net investment in government nonfinancial assets مشتريات الأصول الثابتة والإنفاق على المخزون.

انخفض متوسط نسبة الاستثمار الحكومي في البعض الأخر خلال الفترة (2010-2019) مقارنة بالمتوسط خلال الفترة (2000-2009)، كما يتضح من الشكل رقم (5).

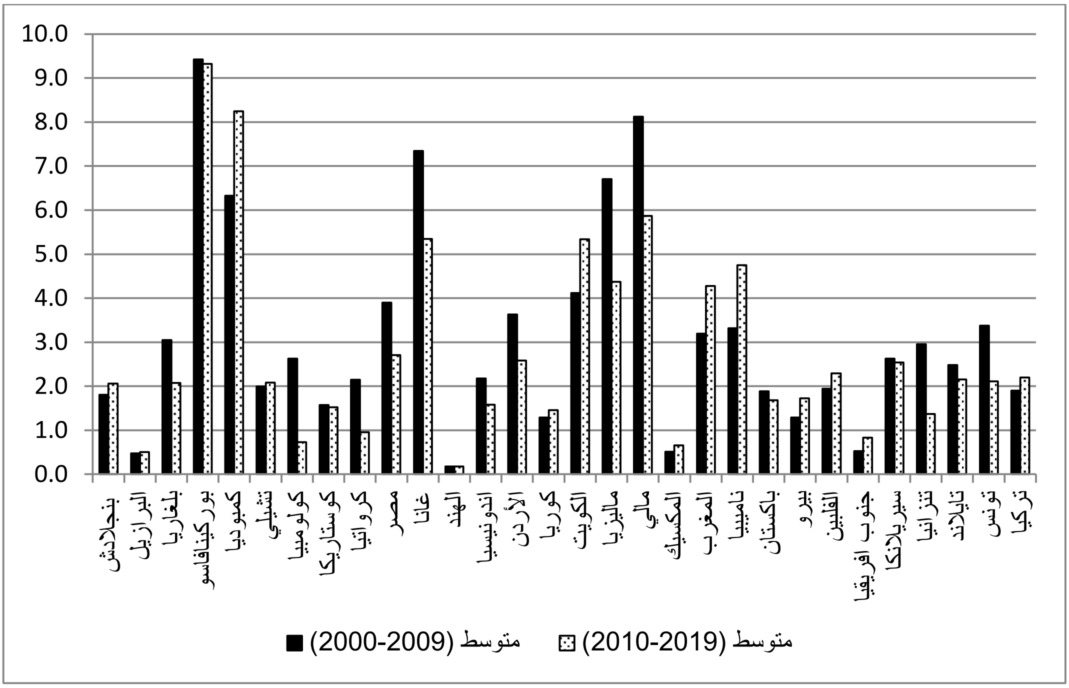

شكل 5: صافي الاستثمار الحكومي في الأصول غير المالية (% من GDP)، عدد من الدول النامية

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام بيانات جدول رقم (1-2)، وجدول رقم (1-3)، بالملحق رقم 1.

خلاصة ما سبق أنه يوجد تفاوت واضح بين الدول النامية في معدلات النمو الاقتصادي وبنود الإنفاق الحكومي (كنسبة من GDP)، فضلاً عن ذلك حدث تقلب في معدلات النمو الاقتصادي وفي بنود الإنفاق الحكومي خلال الفترة (2000-2019).

(5) تقدير أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

(5-1) النموذج المستخدم وطريقة التقدير

وفقاً للنظرية الاقتصادية ووفقاً للدراسات السابقة (Mankiw et al., 1992; Laboure and Taugourdeau, 2018; Sharma et al., 2018; Amusa and Oyinlola 2019)، يوجد العديد من العوامل التي تؤثر في معدل النمو الاقتصادي من أهمها حجم رأس المال K، ونسبة التوظف L، والتضخم INFL، والاستثمار الأجنبي FI على النحو التالي:

$$GDP_g_i = f(K_i, L_i, INFL_i, FI_i) \quad .... (1)$$

ولقياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي سوف نضيف الإنفاق الحكومي G كمتغير مستقل في معادلة رقم (1) لتصبح على النحو التالي:

$$GDP\_g_i = f(K_i, L_i, INFL_i, FI_i, G_i) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

ويمكن وضع النموذج في صورة نموذج انحدار خطي متعدد على النحو التالي:

$$GDP\_g_i = \alpha + \beta_1 K_i + \beta_2 L_i + \beta_3 INFL_i + \beta_4 FI_i + \beta_5 G_i + \omega_i \ldots\ldots\ldots (3)$$

تمثل المعادلة رقم (3) النموذج المقترح للدراسة وتقاس المتغيرات كالتالي:

- يمثل GDP_g معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)، ويمثل المتغير التابع في النموذج.
- تمثل K رصيد رأس المال، ويُقاس بإجمالي التكوين الرأسمالي Gross capital formation كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي- وفقاً لتقديرات البنك الدولي. ووفقا للنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة من المتوقع أن يكون تأثير رصيد رأس المال على معدل النمو الاقتصادي إيجابياً (β_1 > صفر)، حيث إن زيادة رصيد المجتمع من رأس المال الثابت يرفع القدرة الإنتاجية للمجتمع.
- وتشير L إلى عنصر العمل، وتُقاس بنسبة التوظف إلى السكانemployment to population ratio، وزيادة نسبة التوظف من السكان من المتوقع أن ترفع معدل النمو الاقتصادي (β_2 > صفر)، وذلك باعتبار أن العمال عنصر أساسي في العملية الإنتاجية.
- وتشير infl إلى معدل التضخم السنوي، ويُقاس بالتغير في المكمش الضمني للناتج المحلي الإجمالي، وعادة يكون تأثير معدل التضخم على النمو الاقتصادي غير محدد، أي أن β_3 يمكن أن تكون موجبة أو سالبة، حيث إن بعض الدراسات أشارت إلى أن التضخم يؤثر سلبياً على النمو الاقتصادي، وأشارت دراسات أخرى إلى أن تأثيره إيجابي، وأشارت مجموعة ثالثة إلى أن التضخم يؤثر على النمو الاقتصادي إيجابياً عند المستويات المنخفضة للتضخم وسلبياً عند المستويات المرتفعة (Andrés and Hernando, 1997; Mallik and Chowdhury, 2001; Attari and Javed, 2013; Amusa and Oyinlola, 2019; Ekinci et al., 2020).
- ويشير FI إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتوقع أن يكون تأثيره على النمو الاقتصادي إيجابياً (β_4 > صفر)، حيث إن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي للداخل يمكن أن تسهم في زيادة التركيم الرأسمالي، وتساعد في نقل التكنولوجيا، وتشجع التصدير (Moudatsou, 2003; Sharma et al., 2018; Opeyemi, 2020).
- وتشير G إلى مؤشرات الإنفاق الحكومي وتشمل: الإنفاق الاستهلاكي الحكومي CE (نسبة من GDP)، والإنفاق الحكومي على التعليم EE (نسبة من GDP)، والإنفاق الحكومي على الصحة HE (نسبة من GDP)، وصافي الاستثمار الحكومي في الأصول غير المالية GI (كنسبة من GDP). ووفقاً لنظرية كينز من المتوقع أن تؤثر بنود الإنفاق الحكومي إيجابياً على النمو الاقتصادي (β_5 > صفر).

واستخدمت الدراسة الحالية طريقة المربعات الصغرى OLS في تقدير النموذج- المعادلة رقم (3) (Gujarati and Porter, 2009; Hill et al., 2011).

(5-2) نتائج التحليل الوصفي للبيانات

تشير نتائج مصفوفة الارتباط- كما يتضح من الجدول رقم (3-1) بالملحق رقم 3- إلى أنه يوجد ارتباط عكسي بين متوسط معدل النمو الاقتصادي GDP_g خلال الفترة (2000-2019) وبين كل من الإنفاق الاستهلاكي الحكومي CE والإنفاق الحكومي على التعليم EE والإنفاق الحكومي على الصحة HE في الدول النامية محل الدراسة. كذلك يوجد ارتباط طردي بين صافي الاستثمار الحكومي GI ومعدل النمو الاقتصادي. ويوجد أيضاً ارتباط طردي بين معدل النمو الاقتصادي وكل من نسبة التكوين الرأسمالي K، ونسبة التوظف L، ومعدل التضخم INFL، و نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر FI. فضلاً عن ذلك يتضح من الجدول رقم (3-2) بالملحق رقم 3، أن متوسط معدل النمو الاقتصادي داخل عينة الدراسة (85 دولة) بلغ حوالي 4,4% تقريباً، وبلغ متوسط التكوين الرأسمالي (كنسبة من GDP) 24% تقريباً، وبلغت نسبة التوظف إلى السكان حوالي 57,5 % في المتوسط. كذلك بلغ معدل التضخم 5,4% في المتوسط في عينة الدراسة، وبلغ متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (كنسبة من GDP) 3,6% تقريباً. فضلا عن ذلك بلغ الإنفاق الاستهلاكي الحكومي (كنسبة من GDP) حوالي 14,5% في المتوسط، وبلغ الإنفاق الحكومي على التعليم 4% تقريباً في المتوسط، وبلغ الإنفاق الحكومي على الصحة 2,4% تقريباً في المتوسط، وبلغ الإنفاق الاستثماري الحكومي 2,7% تقريباً في المتوسط[1]، كما يتضح من الجدول رقم (3-2) بالملحق رقم 3. ويلاحظ أن الإنفاق الاستهلاكي هو أكبر بنود الإنفاق الحكومي، أما باقي البنود فتكون نسبتها منخفضة.

(5-3) نتائج تقدير نموذج الدراسة- المعادلة رقم (3)

يوضح جدول رقم (2) نتائج تقدير نموذج الدراسة، ويتضح من نتائج التقدير أن بنود الإنفاق الحكومي كلها تؤثر سلبياً على النمو الاقتصادي باستثناء الاستثمار الحكومي. فالإنفاق الاستهلاكي الحكومي يؤثر سلبياً على معدل النمو الاقتصادي، حيث إن زيادة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) بنقطة مئوية واحدة يخفض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0,11 نقطة مئوية. ويؤثر الإنفاق الحكومي على التعليم سلبياً أيضاً على معدل النمو الاقتصادي، حيث إن زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) بنقطة مئوية واحدة يخفض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0,29 نقطة مئوية. كذلك يؤثر الإنفاق الحكومي على الصحة سلبياً على معدل النمو الاقتصادي، حيث إن زيادة الإنفاق الحكومي على الصحة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) بنقطة مئوية واحدة يخفض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0,39 نقطة مئوية، كما يتضح من الجدول رقم (2). لكن من ناحية أخرى تفيد نتائج التقدير بأن صافي الاستثمار الحكومي في الأصول غير المالية يؤثر إيجابياً على معدل النمو الاقتصادي، حيث إن زيادة صافي الاستثمار الحكومي في الأصول غير المالية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) بنقطة مئوية واحدة يرفع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي

[1] القيم الخاصة بالتكوين الرأسمالي والتضخم والاستثمار الأجنبي والإنفاق الحكومي على الصحة والاستثمار الحكومي تمثل الوسيط Median، حيث تم استخدام قيم الوسيط بدلاً من الوسط Mean لأن تلك المتغيرات توزيعها غير معتدل كما يتضح من نتيجة اختبار الاعتدال –**Jarque Bera test**، كما يتضح الجدول رقم (3–2) بملحق رقم 3.

0,17 نقطة مئوية، كما يتضح من جدول رقم (2). كذلك كانت كل المعلمات المقدرة لبنود الإنفاق الحكومي معنوية إحصائياً عند 1%.

بالإضافة إلى ما سبق أشارت نتائج التقدير إلى أن التكوين الرأسمالي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) ونسبة التوظف من السكان ومعدل التضخم والاستثمار الأجنبي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) أثروا إيجابياً على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا التأثير كان له معنوية إحصائية، كما يتضح من الجدول رقم (2). حيث إن زيادة نسبة التكوين الرأسمالي بنقطة مئوية أدى إلى زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0,1 نقطة مئوية تقريباً، وزيادة نسبة التوظف بنقطة مئوية أدى إلى زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0,04 إلى 0,06 نقطة مئوية تقريباً، وزيادة معدل التضخم بنقطة مئوية أدى إلى زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0,05 إلى 0,07 نقطة مئوية تقريباً، كذلك زيادة نسبة الاستثمار الأجنبي بنقطة مئوية أدى إلى زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0,03 إلى 0,04 نقطة مئوية تقريباً.

جدول 2: نتائج تقدير نموذج الدراسة

المتغير التابع: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP_g

المتغيرات المستقلة	المعلمات المقدرة - طريقة المربعات الصغرى OLS			
	النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث	النموذج الرابع
الحد الثابت Constant	0,46 (0,69)	0,66- (0,52)	0,11 (0,90)	1,65- (0,09)
نسبة التكوين الرأسمالي K (% من GDP)	**0,10** **(0,00)***	0,09 (0,00)***	**0,09** **(0,00)***	**0,07** **(0,004)***
نسبة التوظف إلى السكان L	**0,05** **(0,00)***	0,06 **(0,00)***	**0,04** **(0,00)***	**0,05** **(0,00)***
معدل التضخم infl	**0,05** **(0,10)**	0,07 (0,02)**	**0,05** **(0,09)*	**0,06** **(0,051)*
الاستثمار الأجنبي المباشر FI (% من GDP)	**0,03** **(0,03)**	0,03 (0,02)**	**0,04** **(0,003)***	**0,02** **(0,12)**
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي CE(% منGDP)	**0,11-** **(0,002)***			
الإنفاق الحكومي على التعليم EE (% من GDP)	**0,29-** **(0,01)**			
الإنفاق الحكومي على الصحة HE (% من GDP)			0,39- (0,00)***	
صافي الاستثمار الحكومي GI (% من GDP)				0,17 (0,002)***
معامل التحديد R^2	0,45	0,43	0,48	0,45
معامل التحديد المعدل $\bar{R}^2$	0,41	0,39	0,45	0,41

2,24	**1,95**	**2,13**	**2,18**	D.W
1,39	0,16	0,20	0,43	**Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:**
(0,25)	(0,85)	(0,81)	(0,65)	**H_0: لا يوجد ارتباط ذاتي**
				F-statistic
0,30	0,38	0,31	0,24	**Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-**
(0,91)	(0,86)	(0,90)	(0,94)	**Godfrey:**
				H_0: لا يوجد عدم ثبات تباين
				F-statistic
74	85	85	85	عدد المشاهدات

- القيمة بين الأقواس تمثل الـ P-value .، *** معنوي عند 1%، ** معنوي عند 5%، * معنوي عند 10%.

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 9.5، وبيانات جدول رقم (1-1) بالملحق 1.

خلاصة ما سبق أن نتائج التقدير تشير إلى أن بنود الإنفاق الحكومي على الاستهلاك والتعليم والصحة أثروا سلبياً على النمو الاقتصادي في الدول النامية محل الدراسة، وأن الاستثمار الحكومي أثر إيجابياً على النمو الاقتصادي، وهذه النتيجة تتفق مع معظم الدراسات السابقة والتي أشارت إلى أن الإنفاق الحكومي يؤثر سلبياً على النمو الاقتصادي مثل دراسة Landau (1985)، ودراسة Wu et al. (2010)، ودراسة Ali et al. (2013)، ودراسة Olaoye et al. (2020)، ودراسة Sidek and Asutay (2021) ، ودراسة Cenc (2022)، ودراسة Javed and Husain (2022). وفسرت بعض الدراسات الأثر السلبي لبنود الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي بأنه توجد في الدول النامية درجة عالية من البيروقراطية، فضلاً عن عدم الكفاءة في تخصيص الإنفاق العام (Ali et al., 2013). وأشارت دراسات أخرى إلى أنه توجد في الدول النامية عادة مؤسسات وحكومات غير كفء ويرتفع مستوى الفساد، مما يجعل الإنفاق الحكومي غير ملائم وربما يقلل النمو الاقتصادي (Wu et al., 2010). وقد أشارت بعض الدراسات أيضاً إلى أن الإنفاق الحكومي له أثر سلبي على النمو الاقتصادي في كل من الدول المتقدمة والدول النامية، وأن هذا الأثر يمكن أن تقل سالبيته وحتى يمكن أن يصبح أثراً إيجابياً عندما نأخذ في الاعتبار التداخل بين الإنفاق الحكومي والمتغيرات المؤسساتية مثل مؤشر الحوكمة ومؤشر الفساد ,Sidek and Asutay, 2021; Nguyen and bui) (2022، وكما يتضح من الجدول رقم (1) أنه في الوقت الذي زادت فيه نسبة الإنفاق الحكومي خلال الفترة (2010-2019) مقارنة بالفترة (2000-2009) نجد أن مؤشر التحكم في الفساد انخفض، وكذلك انخفض مؤشر فعالية الحكومة. ويؤكد على ذلك أيضاً الشكل رقم (2-1) والشكل رقم (2-2) بالملحق رقم 2، حيث نجد أن متوسط مؤشر التحكم في الفساد ومتوسط مؤشر فعالية الحكومة انخفضا في الفترة (2010-2019) مقارنة بالمتوسط في الفترة (2000-2009) في معظم الدول النامية محل الدراسة.

من ناحية أخرى قد يبرر البعض أن الإنفاق الحكومي إذا كان لا يؤثر على النمو الاقتصادي بالإيجاب فإنه يمكن أن يساهم في حل مشكلة البطالة أو علاج مشكلة الفقر، لكن أشارت دراسة Abouelfarag and Qutb (2021) عن مصر خلال الفترة (1980-2017) إلى أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة معدل البطالة في الأجل الطويل، كما أشارت دراسة عبده (2017) إلى أن الإنفاق العام لا يؤثر على معدل الفقر في الدول النامية بشكل مباشر.

(4-5) اختبارات جودة النموذج

تشير نتائج التقدير- كما يتضح من الجدول رقم (2)- إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث خلصت نتائج تقدير اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test إلى قبول فرض العدم H_0 القائل بعدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم الحد العشوائي في النموذج، كما تؤيد قيم إحصائية D-W نفس النتيجة. كذلك خلصت نتائج تقدير اختبار Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey إلى قبول فرض العدم H_0 القائل بأن تباين الحد العشوائي ثابت. كذلك تشير نتائج التقدير- كما يتضح من الجدول رقم (2)- إلى أن المتغيرات المدرجة في النموذج تفسر حوالي 40% إلى 45% من الفروق بين الدول محل الدراسة في متوسط معدل النمو الاقتصادي للفترة (2000-2019). كذلك يتضح من مصفوفة الارتباط – جدول رقم (3-2) بالملحق 3- أن معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة في النموذج (رأس المال k– نسبة التوظف L- معدل التضخم INFL- الاستثمار الأجنبي المباشر FI-مؤشرات الإنفاق الحكومي) منخفضة، مما يعني خلو النتائج من تأثير الامتداد الخطي المتعدد Multicollinearity.

(6) النتائج والتوصيات

تناولنا في هذا البحث دراسة تأثير بنود الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الدول النامية، وشملت عينة الدراسة 85 دولة نامية، وكانت البيانات متوسط للفترة (2000-2019)، واستخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى OLS لتقدير نموذج انحدار متعدد.

وخلصت الدراسة إلى:

- أن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي يؤثر سلبياً على معدل النمو الاقتصادي، حيث إن زيادة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي (كنسبة من GDP) بنقطة مئوية واحدة يخفض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.11 نقطة مئوية.
- أن الإنفاق الحكومي على التعليم يؤثر سلبياً على معدل النمو الاقتصادي، حيث إن زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم (كنسبة من GDP) بنقطة مئوية واحدة يخفض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.29 نقطة مئوية.
- أن الإنفاق الحكومي على الصحة يؤثر سلبياً على معدل النمو الاقتصادي، حيث إن زيادة الإنفاق الحكومي على الصحة (كنسبة من GDP) بنقطة مئوية واحدة يخفض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.39 نقطة مئوية.
- أن صافي الاستثمار الحكومي يؤثر إيجابياً على معدل النمو الاقتصادي، حيث إن زيادة صافي الاستثمار الحكومي (كنسبة من GDP) بنقطة مئوية واحدة يرفع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.17 نقطة مئوية.

- أن زيادة التكوين الرأسمالي (كنسبة من GDP) بنقطة مئوية أدى إلى زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.1 نقطة مئوية تقريباً.
- أن زيادة نسبة التوظف إلى السكان بنقطة مئوية أدى إلى زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.04 إلى 0.06 نقطة مئوية تقريباً.
- أن زيادة معدل التضخم بنقطة مئوية أدى إلى زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.05 إلى 0.07 نقطة مئوية تقريباً.
- أن زيادة الاستثمار الأجنبي (كنسبة من GDP) بنقطة مئوية أدى إلى زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.03 إلى 0.04 نقطة مئوية تقريباً.

وبناءً على النتائج السابقة توصي الدراسة بالآتي:

- بضرورة إعادة تخصيص الإنفاق الحكومي بحيث يوجه نسبة أكبر إلى الاستثمار في الأصول غير المالية لأنها تساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي كما تفيد نتائج الدراسة.
- زيادة حجم الإنفاق العام على التعليم والصحة وتحسين كفاءة استخدامه وتوزيعه لأن ذلك يمكن أن يأتي بأثر إيجابي غير مباشر على النمو الاقتصادي من خلال رفع مستوى الاستثمار في العنصر البشري.
- محاربة الفساد وتحسين جودة الخدمات العامة ووضع أسس لصياغة السياسات العامة بما يتوافق مع الأهداف الاقتصادية للمجتمع.
- تشجيع الاستثمار الثابت لأن له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي.
- كذلك ضرورة جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر حيث إن ذلك يمكن أن يسهم في مزيد من النمو الاقتصادي في الدول النامية كما تفيد نتائج الدراسة.

(7) الدراسات المستقبلية

ركزت الدراسة الحالية على دراسة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية، لكن من الضروري إجراء أبحاث مستقبلية لدراسة تأثير الإنفاق الحكومي على المتغيرات الاقتصادية الأخرى المهمة مثل: عدالة التوزيع، ومعدل الفقر، ومعدل التضخم، ومعدل الفائدة. وكذلك دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والدين العام وانعكاس ذلك على النمو الاقتصادي.

المراجع

اولا: المراجع باللغة العربية

أمين ، تمار (2021)، "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية خلال الفترة (2005-2019) باستعمال معطيات panel"، **مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة**، العدد 2، 89 - 103.

حميه، الطاهرة السيد محمد؛ وعبدالعظيم، محمد؛ ويوسف، وفاء سعد إبراهيم (2017)، "العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، العدد 2 ،377 - 411 .متاح من خلال:

http://search.mandumah.com/record/1123742.

عبده، عبير شعبان (2017). تحليل أثر الانفاق العام على الفقر في الدول النامية"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة– جامعة بنها، العدد الثالث، 1- 35.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

Abouelfarag, H. A. and Qutb, R. (2021). Does government expenditure reduce unemployment in Egypt?, *Journal of Economic and Administrative Sciences*, 37, (3),355-374.

Abu-Bader, S. and Abu-Qarn, A. S. (2003). Government expenditures, military spending and economic growth: causality evidence from Egypt, Israel, and Syria, *Journal of Policy Modeling*, 25(6-7),567–583.

Ali, S.; Rabbi, F.; Hayat, U. and Ali, N. (2013), "The composition of public expenditures and economic growth: evidence from Pakistan", *International Journal of Social Economics*, 40 (11),1010-1022.

Amusa, K. and Oyinlola, M. A. (2019). The effectiveness of government expenditure on economic growth in Botswana, *African Journal of Economic and Management Studies*, 10 (3),368-384.

Andrés, J. and Hernando, I. (1997). Inflation and economic growth: some evidence for the OECD countries", at the NBER Conference on "*The Costs and Benefits of Achieving Price Stability"*, Federal Reserve Bank of New York (February 20-21, 1997). https://www.bis.org/publ/confp04p.pdf.

Attari, M. I. J. and Javed, A. Y. (2013). Inflation, Economic Growth and Government Expenditure of Pakistan: 1980-2010, *Procedia Economics and Finance*, 5(58) – 67.

Barro, R. J. (1990). Government Spending in a Simple Model of Endogeneous Growth, *The Journal of Political Economy*, 98(5)2, S103-S125.

Blanchard, O. (2017).*Macroeconomics*, 7th Edition, Pearson Education Limited, USA.

Cenc, H. (2022). Government Expenditure and Economic Growth in Euro Area Countries, *Our Economy*, 68(2),19-28.

Ekinci, R.; Tuzun, O. and Ceylan, F. (2020). The Relationship between Inflation and Economic Growth: Experiences of some Inflation Targeting Countries, *Financial Studies*, 24(1),6-20.

https://www.econstor.eu/bitstream/10419/231692/1/1697294197.pdf.

Froyen, R. T. (2013). *Macroeconomics: Theories and Policy***,** 10th Edition, Pearson Education, London.

Gujarati, D. N. and Porter, D. C.**,** (2009). *Basic Econometrics,* 5th Edition, The McGraw-Hill Companies, New York**.**

Hill, R. C.; Griffiths, W. E. and Lim, G. C. (2011), *Principles of econometrics,* 4th Edition, John Wiley & Sons, Inc., USA.

Javed, S. and Husain, U. (2022). Influence of Government Expenditure on Economic Growth: An Empirical Retrospection Based on ARDL Approach, *FIIB Business Review***,** 1-12, *journals.sagepub.com/home/fib* .

Laboure, M. and Taugourdeau, E. (2018). Does Government Expenditure Matter for Economic Growth?, *Global Policy***,** 9(2), 203-215.

Landau, D. L. (1985). Government expenditure and economic growth in the developed countries: 1952-76, *Public Choice*, 47(3), 459-477.

Mallik, G. and Chowdhury, A. (2001). Inflation and Economic Growth: Evidence from four South Asian Countries, *Asia-Pacific Development Journal*, 8(1), 123- 135.

Mankiw, N.G.; Romer, D. and Weil, D. (1992). A Contribution to the Empirics of Economic Growth, *Quarterly Journal of Economics*, 107(2), 407–437.

Mishra, B. R. and Mohanty, A. R. (2021). Nexus between Government Expenditure and Economic Growth: Evidence from Sub-national Government in India *The Journal of Developing Areas*, 55(2), 281-296.

Moudatsou, A. (2003). Foreign Direct Investment and Economic Growth in the European Union, *Journal of Economic Integration*, 18(4), 689-707.

Nguyen, M.-L.T. and Bui, N.T. (2022). Government expenditure and economic growth: does the role of corruption control matter?, *Heliyon*, 8, e10822, 1-8.

Odhiambo, N. M. (2015). Government Expenditure and Economic Growth in South Africa: an Empirical Investigation, *Atlantic Economic Journal*, 43(3), 393–406.

Olaoye, O. O.; Orisadare, M. and Okorie, U. U. (2020). Government expenditure and economic growth nexus in ECOWAS countries, *Journal of Economic and Administrative Sciences*, 36(3), 204-225.

Opeyemi, A. F. (2020). Impact of foreign direct investment and inflation on economic growth of five randomly selected Countries in Africa, *Journal of Economics and International Finance*, 12(2), 65-73.

Qehaja, D.; Gara, A. and Qorraj, G. (2022). Allocation of Government Expenditure in Sectors and their Impact on Economic Growth- Case Study: Western Balkan Countries, *Intereulaweast*, IX(1), 33-50.

Rebelo, S. (1991). Long-Run Policy Analysis and Long-Run Growth, *Journal of Political Economy*, 99(3), 500-521.

Rosoiu, I. (2015). The impact of the government revenues and expenditures on the economic growth, *Procedia Economics and Finance*, 32(526) – 533.

Sasmal, R. and Sasmal, J. (2016). Public expenditure, economic growth and poverty alleviation, *International Journal of Social Economics*, 43(6), 604-618.

Selvanathan, E. A.; Selvanathan, S. and Jayasinghe, M. S. (2021). Revisiting Wagner's and Keynesian's propositions and the relationship between sectoral government expenditure and economic growth, *Economic Analysis and Policy*, 71 C, 355–370.

Sharma, R.; Kautish, P. and D. Suresh Kumar, D. S. (2018). Impact of Selected Macroeconomic Determinants on Economic Growth in India: An Empirical Study, *Vision*, 22 (4), 405–415, SAGE Publications, http://journals.sagepub.com/home/vis.

Sidek, N. Z. M. and Asutay, M. (2021). Do government expenditures and institutions drive growth? Evidence from developed and developing economies, *Studies in Economics and Finance,* 38 (2), 2021, 400-440.

Wu, S. Y.; Tang, J. H. and Lin, E. S. (2010). The impact of government expenditure on economic growth: How sensitive to the level of development?, *Journal of Policy Modeling,* 32 (6), 804–817.

الملاحق الإحصائية

ملحق 1: بيانات الدراسة

جدول 1-1: بيانات الدراسة، متوسط للفترة (2000-2019)

COUNTRY	GDP_G	K	L	INFL	FI	CE	EE	HE	GI
Albania	4.24	30.66	48.17	2.59	6.93	10.97	3.35	2.59	4.65
Armenia	6.57	28.74	46.66	3.35	4.77	11.04	2.73	1.45	3.91
Azerbaijan	8.77	27.49	63.19	8.17	15.26	11.28	2.84	0.98	12.40
Bangladesh	6.08	27.28	55.28	6.84	0.88	5.33	1.98	0.52	1.92
Bhutan	7.09	53.89	65.28	5.04	1.28	19.87	6.02	2.73	14.32
Bolivia	4.16	17.46	68.84	5.005	3.03	15.43	8.28	3.29	2.65
Brazil	2.41	18.50	57.81	7.51	3.26	19.26	5.25	3.62	0.48
Bulgaria	3.50	23.77	47.29	4.57	8.36	17.35	3.73	3.96	2.64
Burkina Faso	5.64	19.15	67.64	2.14	1.18	15.43	4.30	1.52	9.37
Cambodia	7.74	20.54	80.99	3.19	8.93	5.27	1.96	1.31	7.22
Cameroon	4.18	18.74	75.67	1.84	1.66	11.44	2.67	0.56	NA
Chad	6.52	29.54	63.71	4.09	7.34	5.95	2.29	1.18	NA
Chile	3.79	24.51	53.11	4.57	6.71	12.66	4.20	3.33	2.03
Colombia	3.81	21.21	59.79	6.35	3.75	14.66	4.31	4.85	1.42
Costa Rica	4.03	19.68	56.17	7.54	5.68	15.37	5.90	5.03	1.55
Cote d'Ivoire	3.53	17.81	56.75	2.09	1.22	9.75	3.15	0.67	2.38
Croatia	2.08	23.31	44.79	2.50	3.79	20.55	4.04	5.91	1.75
Ecuador	3.36	24.87	62.78	5.62	1.11	12.41	4.37	2.86	NA
Egypt	4.39	17.43	41.44	10.61	2.93	11.27	3.93	1.58	3.38
El Salvador	1.98	17.61	55.99	2.42	2.40	15.13	3.68	4.39	2.12
Estonia	4.04	29.36	55.38	4.49	8.09	18.49	5.11	4.30	3.38
Fiji	2.21	19.59	56.58	3.63	7.47	17.76	5.03	2.21	2.95
Gabon	2.31	25.17	39.56	4.57	4.39	13.76	3.02	1.45	NA
Gambia, The	3.19	15.28	53.12	9.91	4.58	8.94	1.79	0.88	4.32
Georgia	5.40	26.79	55.38	5.83	8.85	13.45	2.83	1.75	1.82
Ghana	6.07	21.66	67.01	22.99	5.07	9.44	5.56	1.47	6.73
Guatemala	3.47	16.95	60.04	4.11	0.87	9.97	3.02	2.10	1.06
Guinea	4.49	23.47	61.11	14.002	3.77	11.75	2.27	0.44	NA
Guinea-Bissau	3.28	10.64	67.24	7.10	1.68	11.94	2.19	1.58	NA
Honduras	4.09	25.94	59.27	5.68	5.60	15.35	5.93	3.10	2.46
Hungary	2.65	24.31	48.13	4.58	11.62	20.92	4.85	4.90	2.44
India	6.45	34.48	50.58	5.49	1.63	10.75	3.81	0.84	0.17
Indonesia	5.26	29.47	62.68	8.69	1.27	8.63	3.06	0.93	1.83
Iran	3.08	37.16	37.93	19.31	0.86	12.85	3.78	2.61	5.31

COUNTRY	GDP_G	K	L	INFL	FI	CE	EE	HE	GI
Iraq	5.43	19.78	37.92	7.93	-0.26	17.79	4.60	1.77	11.30
Ireland	4.98	26.95	58.02	2.09	20.49	15.84	4.67	6.13	1.31
Israel	3.86	20.74	57.54	1.61	3.81	23.44	5.86	4.45	0.77
Jamaica	0.81	23.74	55.84	8.62	5.15	14.60	5.47	2.98	2.71
Jordan	4.43	24.58	33.98	4.39	7.56	19.76	3.68	4.43	3.20
Kazakhstan	6.52	27.03	65.43	12.27	7.47	10.96	2.97	2.04	1.19
Kenya	4.30	19.68	71.29	8.43	0.92	14.16	5.46	1.71	5.35
Korea, Rep.	4.12	31.69	60.28	1.90	0.96	13.98	3.76	3.29	1.36
Kuwait	3.56	18.68	69.04	5.08	0.41	19.62	4.72	2.50	4.75
Latvia	3.80	27.64	52.41	4.63	3.49	18.86	5.22	3.33	3.18
Malaysia	5.07	23.74	60.49	3.27	3.20	12.38	5.44	1.69	5.74
Maldives	5.71	41.40	50.68	8.02	7.66	16.63	4.19	4.41	8.20
Mali	4.86	20.88	64.61	3.24	2.87	15.62	3.47	1.03	7.19
Malta	4.89	21.43	49.56	1.86	93.02	18.21	5.74	5.43	5.34
Mauritania	3.79	32.87	42.32	6.53	7.45	15.17	2.12	0.93	NA
Mexico	2.07	22.51	57.16	5.37	2.77	11.20	4.78	2.64	0.61
Mongolia	6.92	36.32	56.25	12.12	10.51	13.90	5.04	2.58	6.54
Morocco	4.13	32.18	44.10	1.17	2.76	18.48	5.27	1.92	3.70
Mozambique	6.53	35.10	79.74	6.64	14.31	19.67	5.46	1.41	7.59
Namibia	3.76	22.64	45.35	6.81	5.17	23.85	8.11	4.33	3.90
Nepal	4.53	29.49	82.02	8.12	0.23	8.66	3.64	0.80	3.85
Nicaragua	3.15	27.23	59.52	7.14	5.95	12.68	3.79	3.54	2.90
Niger	5.06	24.04	76.20	3.07	4.28	17.10	3.09	1.42	NA
Oman	3.28	27.68	60.89	6.65	2.53	20.72	4.37	2.65	NA
Pakistan	4.28	16.59	49.97	10.04	1.17	9.70	2.41	0.76	1.85
Panama	5.90	36.22	60.59	2.92	8.22	12.47	3.49	4.48	NA
Paraguay	3.34	21.03	65.54	7.92	1.13	9.79	3.54	2.34	1.90
Peru	4.77	21.36	72.85	2.93	3.81	11.65	3.19	2.60	1.47
Philippines	5.47	20.49	59.07	3.57	1.60	10.32	2.92	1.26	2.09
Portugal	0.91	20.73	55.17	2.06	4.07	19.13	5.09	6.09	1.88
Rwanda	7.75	19.31	83.41	5.66	1.95	14.73	3.90	1.90	10.60
Saudi Arabia	3.49	25.75	49.10	5.27	2.22	23.33	6.79	3.09	8.62
Senegal	4.13	24.90	44.42	2.10	2.07	13.41	4.31	1.28	6.90
Serbia	3.61	19.95	43.49	14.99	6.50	19.33	4.01	5.34	1.79
Sierra Leone	5.92	15.25	58.52	13.22	7.17	10.48	3.53	1.43	NA
Singapore	5.18	26.20	65.40	1.30	19.62	10.13	3.11	1.40	-1.48
Slovak Republic	3.79	25.22	51.60	2.33	4.30	19.01	3.97	5.19	2.70
Slovenia	2.47	24.28	54.29	2.84	2.29	18.98	5.36	5.89	2.39

COUNTRY	GDP_G	K	L	INFL	FI	CE	EE	HE	GI
South Africa	2.66	17.47	39.99	6.62	1.42	17.82	5.02	4.05	0.65
Sri Lanka	5.13	28.52	50.65	8.51	1.27	11.06	1.98	1.84	2.59
Tanzania	6.33	30.74	83.51	7.65	3.23	10.04	3.79	1.54	1.54
Thailand	3.97	24.82	70.67	2.46	2.73	15.09	3.91	2.42	2.34
Togo	3.66	20.78	56.40	4.18	3.54	13.72	3.89	0.75	5.88
Tonga	1.60	25.05	49.89	5.17	2.27	18.92	5.08	2.76	6.64
Tunisia	3.12	23.50	39.88	4.58	2.93	17.18	6.51	3.28	3.08
Turkiye	4.94	26.61	44.29	15.46	1.59	13.68	2.96	3.48	2.13
Uganda	6.24	23.61	68.01	9.26	3.55	11.16	2.27	0.98	3.61
Ukraine	2.43	20.17	51.53	16.38	3.61	18.49	5.71	3.43	0.77
Uruguay	2.53	18.17	56.97	8.31	4.28	12.42	3.59	4.91	1.40
Uzbekistan	6.48	27.75	58.74	24.32	1.68	15.02	5.87	2.16	1.93
Zambia	5.85	36.33	67.69	13.38	5.35	13.32	3.36	1.79	2.74

- GDP_g: معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي (%)، متوسط للفترة (2000- 2019).

- K: رأس مال المجتمع مقاس بالتكوين الرأسمالي الإجمالي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)، متوسط للفترة (2000-2019).

- L: العمل مقاس بنسبة التوظف للسكان 15 سنة فأكثر (%)، متوسط للفترة (2000- 2019).

- INFL: معدل التضخم السنوي، مقاس بالتغير في المكمش الضمني للناتج المحلي الإجمالي (%)، متوسط للفترة (2000-2019).

- FI: الاستثمار الأجنبي المباشر ، صافي التدفقات للداخل، نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)، متوسط للفترة (2000-2019).

- CE: الإنفاق الاستهلاكي الحكومي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)، متوسط للفترة (2000-2019).

- EE: الإنفاق الحكومي على التعليم نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)، متوسط للفترة (2000-2019).

- HE: الإنفاق الحكومي على الصحة نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)، متوسط للفترة (2000-2019).

- GI: صافي الاستثمار الحكومي في الأصول غير المالية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)، متوسط للفترة (2000-2019).

المصدر: محسوب من قاعدة بيانات البنك الدولي World Development Indicators، 2022، متاحة من خلال: https://databank. #worldbank.org/source/world-development-indicators

جدول 1-2: معدل النمو الاقتصادي وبنود الإنفاق الحكومي، عينة من الدول النامية متوسط للفترة (2000-2009)

	معدل النمو في GDP	نسبة الاستهلاك الحكومي من GDP	نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من GDP	نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة من GDP	نسبة الاستثمار الحكومي من GDP
بنجلادش	5.6	5.1	2.1	0.5	1.8
البرازيل	3.4	19.0	4.5	3.5	0.5
بلغاريا	4.9	18.5	3.7	3.8	3.0
بوركينافاسو	5.3	14.6	4.0	1.3	9.4
كمبوديا	8.5	5.1	1.7	1.2	6.3
تشيلي	4.2	11.7	3.7	2.7	2.0
كولومبيا	3.9	14.8	4.1	4.5	2.6
كوستاريكا	4.3	14.0	5.0	4.6	1.6
كرواتيا	3.0	19.9	4.0	5.9	2.1
مصر	4.98	11.9	4.3	1.7	3.9

	معدل النمو في GDP	نسبة الاستهلاك الحكومي من GDP	نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من GDP	نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة من GDP	نسبة الاستثمار الحكومي من GDP
غانا	5.4	10.2	6.0	1.3	7.3
الهند	6.1	10.8	3.5	0.8	0.18
اندونيسيا	5.1	8.0	2.9	0.8	2.18
الأردن	6.5	21.4	4.4	4.5	3.6
كوريا	4.9	12.7	2.9	2.7	1.3
الكويت	5.5	18.9	4.5	1.9	4.1
ماليزيا	4.8	11.9	5.9	1.5	6.70
مالي	5.3	14.9	3.4	1.1	8.12
المكسيك	1.5	10.5	4.7	2.4	0.5
المغرب	4.8	17.7	5.3	1.6	3.2
ناميبيا	4.4	21.8	6.5	4.6	3.3
باكستان	4.5	8.7	2.3	0.7	1.9
بيرو	5.0	11.2	2.9	2.4	1.3
الفلبين	4.5	9.7	2.7	1.2	1.9
جنوب افريقيا	3.6	16.7	4.6	3.3	0.5
سيريلانكا	5.0	13.6	2.2	2.0	2.6
تنزانيا	6.3	10.7	3.7	1.7	2.9
تايلاند	4.3	13.8	4.1	2.1	2.48
تونس	4.3	16.8	6.4	2.8	3.4
تركيا	4.0	13.0	2.7	3.5	1.9

المصدر: محسوب من قاعدة بيانات البنك الدولي World Development Indicators، 2022، متاحة من خلال: https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators#

جدول 1-3: معدل النمو الاقتصادي وبنود الإنفاق الحكومي، عينة من الدول النامية متوسط للفترة (2010-2019)

	معدل النمو في GDP	نسبة الاستهلاك الحكومي من GDP	نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من GDP	نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة من GDP	نسبة الاستثمار الحكومي من GDP
بنجلادش	6.6	5.5	1.8	0.5	2.1
البرازيل	1.4	19.4	6.0	3.7	0.5
بلغاريا	2.1	16.2	3.8	4.1	2.1
بوركينافاسو	6.0	16.2	4.4	1.8	9.3
كمبوديا	7.0	5.5	2.1	1.4	8.2
تشيلي	3.3	13.6	4.8	3.9	2.1
كولومبيا	3.7	14.4	4.6	5.2	0.7
كوستاريكا	3.8	16.7	6.7	5.5	1.5
كرواتيا	1.2	21.1	4.1	5.9	0.9
مصر	3.8	10.6	3.7	1.5	2.7
غانا	6.8	8.6	5.2	1.7	5.3

	معدل النمو في GDP	نسبة الاستهلاك الحكومي من GDP	نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من GDP	نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة من GDP	نسبة الاستثمار الحكومي من GDP
الهند	6.6	10.7	4.0	0.9	0.2
اندونيسيا	5.4	9.2	3.2	1.1	1.6
الأردن	2.4	18.1	3.3	4.4	2.6
كوريا	3.3	15.2	3.9	3.9	1.5
الكويت	1.6	20.4	4.9	3.2	5.3
ماليزيا	5.4	12.8	5.0	1.9	4.4
مالي	4.4	16.4	3.6	0.9	5.9
المكسيك	2.7	11.9	4.9	2.9	0.7
المغرب	3.5	19.2	5.3	2.3	4.3
ناميبيا	3.1	25.9	9.3	4.1	4.7
باكستان	4.0	10.6	2.5	0.8	1.7
بيرو	4.5	12.1	3.5	2.9	1.7
الفلبين	6.4	11.0	3.2	1.3	2.3
جنوب افريقيا	1.7	19.0	5.5	4.8	0.8
سيريلانكا	5.3	8.5	1.9	1.6	2.5
تنزانيا	6.3	9.4	3.8	1.4	1.4
تايلاند	3.6	16.4	3.7	2.7	2.2
تونس	1.9	17.6	6.7	3.8	2.1
تركيا	5.9	14.4	4.3	3.4	2.2

المصدر: محسوب من قاعدة بيانات البنك الدولي World Development Indicators، 2022، متاحة من خلال: https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators#

جدول 1-4: مؤشر التحكم في الفساد وفعالية الحكومة، عينة من الدول النامية

	مؤشر التحكم في الفساد %		مؤشر فعالية الحكومة %	
	متوسط (2009-2000)	متوسط (2019-2010)	متوسط (2009-2000)	متوسط (2019-2010)
بنجلادش	6.6	18.3	24.2	24.1
البرازيل	56.1	47.7	52.0	46.1
بلغاريا	53.0	49.3	55.7	55.7
بوركينافاسو	51.5	46.2	27.9	30.4
كمبوديا	11.9	9.7	18.8	25.1
تشيلي	89.1	86.5	82.8	80.3
كولومبيا	48.9	44.0	48.0	52.3
كوستاريكا	70.3	72.0	60.9	65.7
كرواتيا	59.1	60.4	67.1	70.4
مصر	33.9	33.5	44.3	33.8
غانا	51.4	53.7	52.1	47.2
الهند	41.7	42.0	53.2	55.3

	مؤشر التحكم في الفساد %		مؤشر فعالية الحكومة %	
	متوسط (2009-2000)	متوسط (2019-2010)	متوسط (2009-2000)	متوسط (2019-2010)
اندونيسيا	20.7	34.0	41.2	50.2
الأردن	63.0	61.5	59.2	58.3
كوريا	69.6	70.0	78.5	82.6
الكويت	72.1	52.0	58.2	51.9
ماليزيا	61.4	62.4	82.1	79.3
مالي	32.2	26.9	24.5	17.9
المكسيك	46.5	26.6	58.9	55.5
المغرب	44.1	45.9	48.1	46.6
ناميبيا	64.7	65.3	60.8	61.5
باكستان	18.9	19.2	35.2	26.2
بيرو	46.9	39.3	36.1	45.8
الفلبين	28.7	34.9	53.2	58.7
جنوب افريقيا	66.2	56.1	68.5	59.8
سيريلانكا	49.2	45.4	49.3	50.3
تنزانيا	35.8	32.9	37.4	27.6
تايلاند	45.4	40.9	62.2	62.6
تونس	55.9	55.0	67.1	53.3
تركيا	52.9	53.7	59.3	60.7

المصدر: محسوب من قاعدة بيانات البنك الدولي Worldwide Governance Indicators، 2022.

ملحق 2: الأشكال البيانية

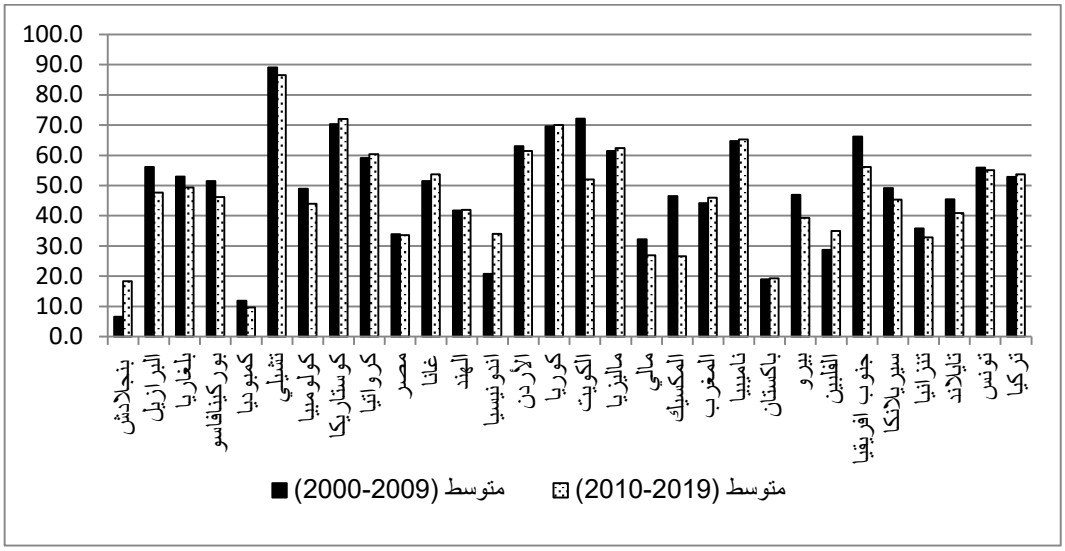

شكل 2-1: مؤشر التحكم في الفساد %، عدد من الدول النامية

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام بيانات جدول رقم (1-4) بملحق رقم 1.

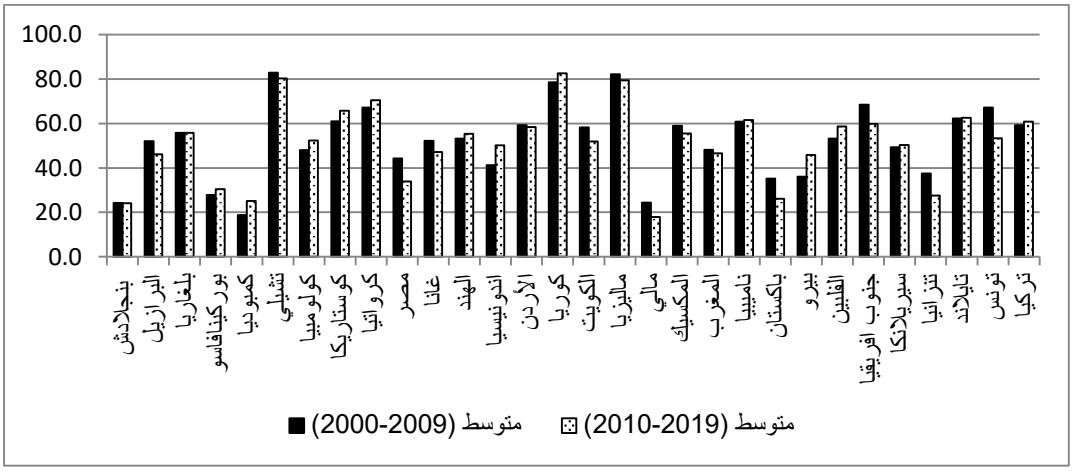

شكل 2-2: مؤشر فعالية الحكومة %، عدد من الدول النامية

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام بيانات جدول رقم (1-4) بملحق رقم 1.

ملحق 3: نتائج التحليل الاحصائي الوصفي

جدول 3-1: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

	GDP_G	K	L	INFL	FI	CE	EE	HE	GI
GDP_G	1								
K	0.41	1							
L	0.41	0.04	1						
INFL	0.18	0.11	-0.04	1					
FI	0.11	0.01	-0.05	-0.15	1				
CE	-0.38	0.04	-0.35	-0.18	0.11	1			
EE	-0.28	0.02	-0.11	0.003	0.11	0.69	1		
HE	-0.50	-0.07	-0.36	-0.16	0.26	0.65	0.43	1	
GI	0.45	0.30	0.13	0.01	0.05	0.13	0.12	-0.26	1

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews.9.5، وبيانات الجدول رقم (1-1) بالملحق رقم 1.

جدول 3-2: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	GDP_G	K	L	INFL	FI	CE	EE	HE	GI
Mean	4.4	24.7	57.5	6.6	5.6	14.5	4.1	2.6	3.7
Median	4.1	24.0	56.9	5.4	3.6	13.9	3.9	2.4	2.7
Maximum	8.8	53.9	83.5	24.3	93.0	23.9	8.2	6.1	14.3
Minimum	0.9	10.6	33.9	1.2	-0.3	5.3	1.8	0.4	-1.5
Std. Dev.	1.58	6.56	11.06	4.62	10.36	4.15	1.35	1.53	3.00
Skewness	0.25	1.30	0.29	1.70	7.26	0.12	0.55	0.60	1.42
Kurtosis	2.88	6.54	2.85	6.28	61.24	2.48	3.30	2.34	4.91
Jarque-Bera	0.95	68.18	1.25	78.83	12761.3	1.16	4.68	6.58	36.01
Probability	0.62	0.00	0.53	0.00	0.00	0.55	0.09	0.03	0.00
Obs.	85	85	85	85	85	85	85	85	74

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews.9.5، وبيانات الجدول رقم (1-1) بالملحق رقم 1

Studying The impact of government spending on the economic growth in the developing countries

Dr. Abeer Shaban Abdou

Abstract

This research aimed to investigate and to measure the effect of government spending on the economic growth using cross sectional data on 85 developing countries average for the period (2000 – 2019). The research used Ordinary Least Squares (OLS) method to estimate a multiple regression model linking the economic growth rate and government spending in addition to some other variables that affect on economic growth.

the study concluded that the government consumption expenditure (% of GDP), the government expenditure on health (% of GDP) and the government expenditure on education (% of GDP) had a significant negative effect on the economic growth in the developing countries during the period 2000-2019; while the net government investment in nonfinancial assets (% of GDP) had a significant positive effect on the economic growth in the developing countries during the same period. it is also found that gross capital formation (% of GDP), employment to population ratio, inflation rate and foreign direct investment (% of GDP) had a significant positive effect on the economic growth in the developing countries during the period 2000-2019, i.e. the economic growth in the developing countries under study was determined by capital formation, employment ratio, inflation and foreign direct investment.

The study recommends that government spending should be restructured to stimulate economic growth in developing countries and standards should also be set to increase the efficiency of government spending.

Keywords

Government Spending, Economic growth, Developing Countries, OLS Method.

التوثيق المقترح للدراسة وفقا لنظام APA

عبد الحفيظ، عبير شعبان عبده (2023). دراسة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الدول النامية. **مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية 60(1)، 115-147.